

23 سبتمبر 2025

الأمر التنفيذي 2025-05

الأمر التنفيذي 2025-05

الأمر التنفيذي لإعداد ولاية إلينوي للأثر الاقتصادي والمالي غير المسبوق للقرار رقم 1 H.R.

حيث أصدرت الحكومة الفيدرالية في 4 يوليو 2025 القانون العام رقم 119-21 (قرار مجلس النواب رقم 1 للدورة 119 للكونغرس) (اختصارًا القرار 1 H.R.)، والذي يُجري العديد من التغييرات التي ستؤثر سلبًا على المسار المالي لحكومة الولاية،

وحيث إن تأثيرات القرار 1 H.R.، إلى جانب السياسات الاقتصادية الفيدرالية الجديدة الأخرى – بما في ذلك التعريفات الجمركية الواسعة النطاق التي تصل إلى ضريبة على الأسر العاملة – سوف تؤدي إلى تسريع التراجع الاقتصادي في أمريكا، وزيادة عدم المساواة في الثروات، وإلحاق الضرر بالأعمال التجارية في ولاية إلينوي،

وحيث إن ولاية إلينوي أكبر ولاية مصدرة في الغرب الأوسط، حيث تقدر قيمة صادراتها الزراعية في عام 2023 بنحو 13,7 مليار دولار. ويعتمد مزارعو إلينوي على الصادرات، ونتيجة لذلك، شهد قطاع الزراعة في الولاية اضطرابات غير مسبوقه بسبب التعريفات الجمركية،

وحيث إن السياسات الفيدرالية تهدد المسار الاقتصادي الإيجابي لولاية إلينوي. حيث حققت إلينوي ناتجًا محليًا إجماليًا قدره 1 تريليون دولار في عام 2022 لأول مرة، مع استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي منذ ذلك الحين،

وحيث يحذر خبراء الاقتصاد من تباطؤ اقتصادي محتمل بعد أن أظهر تقرير الوظائف لشهر أغسطس 2025 الصادر عن مكتب إحصاءات العمالة (BLS) أن أصحاب العمل في جميع أنحاء البلاد أضافوا 22000 وظيفة فقط وارتفع معدل البطالة الوطني إلى أعلى مستوى له منذ عام 2021،

وحيث يمثل القرار 1 H.R. أحد أكبر عمليات انتقال الثروات في التاريخ، حيث يوفر تخفيضات ضريبية دائمة للمليارديرات وبلغى الدعم الضروري للأمريكيين ذوي الدخل المتوسط ودون المتوسط، بما في ذلك الرعاية الصحية والمساعدات الغذائية، لدعم التخفيضات الضريبية،

وحيث إن الولاية في إدارتها للميزانية يجب أن تتصدى للأثار السلبية للتغييرات الأخيرة في السياسة الفيدرالية فضلاً عن التحديات الناشئة عن التخفيضات التي تنتج عن القرار 1 H.R. في برامج الدعم الفيدرالية طويلة الأمد، بما في ذلك التحول غير المسبوق للولاية في تكاليف برنامج المساعدة الغذائية التكميلية (SNAP)، والتخفيضات الضخمة المتوقعة في تمويل برنامج Medicaid الفيدرالي،

وحيث يفرض القرار 1 H.R. أيضًا تغييرات جوهرية في برنامج Medicaid ويزيد أسعار تغطية خدمات قانون الرعاية الميسورة التكلفة (ACA) ويقلل من فرص الحصول عليها، مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد الأمريكيين غير المؤمن عليهم ويؤدي إلى ارتفاع التكاليف في جميع أنحاء قطاع الرعاية الصحية،

وحيث إن التغييرات الكبيرة والسلبية على الرعاية الصحية الناجمة عن القرار 1 H.R. من المرجح أن تؤدي إلى خسارة في إيرادات الولاية، فضلاً عن خسارة التغطية الطبية وفرص العمل، وخاصة في المناطق الريفية،

وحيث إن المستشفيات الريفية ومستشفيات شبكة الأمان في إلينوي تعد شرايين حياة للقطاعات السكانية الضعيفة، وإن الزيادات المتوقعة في الرعاية غير المدفوعة والتخفيضات في تمويل برنامج Medicaid الفيدرالي الناجمة عن القرار 1 H.R. تهدد القدرة المالية لهذه المستشفيات على الاستمرار، مما يهدد بإغلاقها وانخفاض فرص حصول السكان على الخدمات الأساسية في المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية المهمشة على حد سواء،

وحيث يتضمن القرار 1 H.R. تغييرات كبيرة في قانون الضرائب للسنة التقويمية 2025 والتي من المتوقع أن يكون لها أثر فوري على إيرادات الولاية خلال السنة المالية 2026 (FY26) وعلى توقعات إيرادات الولاية في السنوات المقبلة،

وحيث ستؤثر التخفيضات الضريبية المنصوص عليها في القرار 1 H.R. والمقدمة للشركات الكبرى والأمريكيين الأثرياء سلبًا على الإيرادات المتوقعة لولاية إلينوي في السنة المالية 2026 وما بعدها لأن ولاية إلينوي، كالعديد من الولايات الأخرى، تربط أجزاء رئيسية من قانونها الضريبي بقانون الضرائب الفيدرالي، مما يعني أن التغييرات في القانون الفيدرالي تؤثر تلقائيًا على إيرادات الولاية،

وحيث إنه، ومن أجل الحفاظ على توازن الميزانية ودعم الإدارة المالية المسؤولة، يجب على الولاية أن تتحرك بشكل عاجل وبكل عزم لتعزيز إدارة أموالها وإنشاء صناديق احتياطية للصدود أمام تقلبات المستقبل،

بناء عليه، أمرت أنا "جيه بي بريتركر" حاكم ولاية إلينوي، بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب دستور إلينوي وقوانين الولاية، بما يلي:

I. إدارة الميزانية واحتياطياتها للسنة المالية 2026

لأغراض هذا الأمر التنفيذي، فإن مصطلح "الوكالة الحكومية التابعة للولاية" أو "الوكالات الحكومية التابعة للولاية" تعني أي مكتب أو إدارة أو مجلس أو هيئة أو مؤسسة تابعة للسلطة التنفيذية لحكومة الولاية. على ألا ينطبق ذلك المصطلح على الجمعية العامة، أو السلطة القضائية لحكومة الولاية، أو المدعي العام، أو سكرتير الولاية، أو مراقب الولاية، أو أمين خزانة الولاية، أو أي كيان يديره هؤلاء المسؤولون، أو مكاتب المفتشين التنفيذيين العامين، أو أي كلية أو جامعة عامة، أو أي نظام تقاعدي حكومي تابع للولاية. بالإضافة إلى ذلك، لا ينطبق المصطلح على لجنة الأخلاقيات التنفيذية، ومجلس انتخابات الولاية، ووكالة الطاقة في إلينوي، ومجلس التعليم بالولاية.

في خلال 30 يومًا من صدور هذا الأمر، على الوكالات الحكومية التابعة للولاية رفع تقرير إلى مكتب الحاكم يوضح التقدم المحرز في استراتيجيات إدارة الميزانية واحتياطياتها التالية:

- مراجعة ميزانيات الوكالات الحكومية. بالتنسيق مع مكتب الحاكم ومكتب الإدارة والميزانية التابع لمكتب الحاكم، على كل وكالة حكومية إجراء مراجعة لميزانياتها وخطة إنفاقها لتحديد تخفيضات الإنفاق الفورية، بما في ذلك إجراءات الكفاءة التي ستؤدي إلى خفض الإنفاق.
- احتياطيات الوكالات الحكومية. على كل وكالة حكومية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإدارة أموال الولاية والموارد الأخرى، وذلك إلى الحد الممكن ودون المساس بالعمليات الأساسية، بهدف تخصيص احتياطي 4 في المائة من مخصصات الأموال العامة للسنة المالية 2026.
- التخفيضات والتحويلات والتغييرات الخطئية. إذا رصدت إدارة الوكالة الحكومية عجزًا محتملاً في ميزانية الوكالة في السنة المالية 2026، فيجب عليها تحديد بنود الميزانية التي سيتم تقليصها من خلال تحويلات تشريعية أو اقتراح تغييرات خطئية محتملة في برامجها يمكن أن تقلل من ضغوط الإنفاق التكميلية.
- إدارة ميزانية الوكالة. بالتنسيق مع مكتب الإدارة والميزانية التابع لمكتب الحاكم، على كل وكالة حكومية إيقاف المشتريات والنفقات التشغيلية غير الأساسية؛ وإلغاء السفريات التي لا تعد ضرورية لعمليات الوكالة؛ ومراجعة وإعطاء الأولوية لجميع التعيينات المحتملة.

ثانيًا: بند الاستثناء

لا يتعارض هذا الأمر التنفيذي ولا يفسر على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية. ولا يغير أي نص في هذا الأمر التنفيذي أو يؤثر على العقود أو الاتفاقيات أو اتفاقات المفاوضة الجماعية القائمة.

ثالثًا: استقلالية النصوص

إذا صدر قرار ببطالان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو بوقف سريانه على أي شخص أو حالة من قبل أي محكمة مختصة فلا يؤثر هذا البطلان على أي حكم آخر في هذا الأمر التنفيذي أو على سريانه، والذي يكون نافذًا بغض النظر عن بطلان الحكم أو السريان المذكور. ولتحقيق هذا الغرض، قررنا أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة.

رابعًا: تاريخ النفاذ

يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية.

جيه بي بريتركر
الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ: 23 سبتمبر 2025
مقدم لدى سكرتير الولاية بتاريخ: 23 سبتمبر 2025